

مقوماته خلال بسطه لموضوع علمه ، فيستدل بالخلف على هذا البعد الاختباري ويوضح الشيء بضدّه إذ يشير إلى مصادر الكذب في أخبار المؤرخين قائلا : «ومن الأسباب المقتضية له أيضا، وهي سابقة على جميع ما تقدّم ، الجهل بطبائع الأحوال في العمران فإنّ لكلّ حادث من الحوادث ذاتا كان أو فعلا لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمخيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب ، وهذا أبلغ في التمخيص من كل وجه » (ص ٣٥-٣٦) .

وهكذا يفضي هذا المنهج بابن خلدون إلى سنّ قانونه المبسّط الذي يتبوأ منزلة المقوم الأصولي لأنه يأخذ مسلك الكليات المطلقة ونعني بذلك قانون المطابقة باعتباره الثمرة الاختبارية القصوى في منهج الاحتكام إلى العقل والايمان بطاقة تجريد المعقول من مظان الوقائع والأحداث ، ولم يكن شيء مما نستنبطه اليوم بخفيّ عن وعي ابن خلدون ، إذ نراه بصريح الإدراك مُنظرا لقانون يلتمس به الوجه البرهاني على حدّ اصطلاحاته بنفسه : «وأما الأخبار عن الواقعات فلا بدّ في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهمّ من التعديل ومقدّما عليه ، إذ فائدة الإنشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة . وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحقّ من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشريّ الذي هو العمران، وتمييز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبيعه، وما يكون عارضا لا يعتديه ، وما لا يمكن أن يعرض له ، وإذ